هل حقا كل شيء على ما يرام؟

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

لم يكن أمام حكام طهران من خيار، بعد مقتل الجنرال قاسم سليماني، سوى الثأر لمقتله، السكوت عن ذلك ينقل رسالة سلبية للإيرانيين ولدول الجوار، تنهي الهيبة المزعومة لآيات الله، وهذا آخر ما يمكن لهم قبوله؛ تجرع السم أفضل بالنسبة لهم وهذا ما فعلوه.

بعد ساعات قليلة من إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب تراجعه عن التهديد بضرب المواقع الثقافية الإيرانية، مؤكدا امتثاله للقوانين، قصفت إيران قاعدتين في العراق يتمركز فيهما جنود أميركيون، قال متحدث باسم رئيس وزراء العراق، عادل عبدالمهدي، إن العراق تلقى رسالة شفوية من إيران تؤكد عزمها على شنها، دون أن تحدد موقعها.

وكان ترامب، قد أدلى بتصريح خلال لقاء جمعه مع رئيس الوزراء اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس، أن إيران سوف تعاني من عواقب و"بشدة كبيرة جدا إن هي أقدمت على فعل شيء".

أول رد فعل للرئيس الأميركي، بعد إعلامه بالهجوم الإيراني على قاعدتي عين الأسد وإربيل اللتين تستخدمهما القوات الأميركية، هو إطلاقه تغريدة قال فيها "كل شيء على ما يرام". فهل حقا سيكون كل شيء على ما يرام بعد هذه الهجمات؟ بالتأكيد لن تجري الأمور بشكل طبيعي. كل شيء سيتغير، سواء اختار ترامب المواجهة والتصعيد، أو جنح للسلم متظاهرا بالخوف من تهديدات طهران.

حتى هذه اللحظة بدا للعالم أن الرئيس الأميركي تفاجأ من رد فعل طهران الذي جاء بعد خمسة أيام من مقتل سليماني، ومعه أبومهدي المهندس، رجل طهران الأول في العراق. وكانت إيران قد توعدت حينها "بردّ قاس".

> هل كان ترامب يراهن على أن طهران ستتقوقع على نفسها، بينما يخرج هو منتصرا، ليكافئه الشعب الأميركي بانتخابه لدورة رئاسية ثانية، أو توقع أن ترد طهران كما فعلت، فيزيد هو من قيمة الرهان؟

وبعد الهجوم على القاعدتين، أصدر الحرس الثوري الإيراني بيانا حذر فيه "الشيطان الأكبر والنظام الأميركي من أن أي عمل شرير أو اعتداء أو تحرك آخر سيواجه رداً أكثر إيلاما وقسوة".

ولم ينسَ البيان توجيه التهديد إلى إسرائيل وحكومات حليفة للولايات المتحدة في المنطقة، وأيضا توجيه النصيحة للشعب الأميركي بالضغط على حكومته لسحب القوات الأميركية، منعاً لوقوع المزيد من الخسائر، وعدم السماح بتهديد حياة المزيد من العسكريين الأميركيين، بسبب الكراهية المتزايدة للنظام الأميركي.

وكانت واشنطن أعلنت أن قواتها لن تغادر العراق، منعاً لعودة تنظيم الدولة الإسلامية إليه. واعتبر ترامب أن انسحاب القوات الأميركية من العراق سيكون "أسوأ ما يمكن أن يحدث للعراق (...) في توقيت معيّن سنخرج لكن هذا التوقيت لم يأت بعد".

وبعد تغريدته على تويتر، التي أكد فيها أن الأمور مسيطر عليها وهي على ما يرام، ترأس ترامب اجتماعا أمنيا ضم وزيري الخارجية، مايك بومبيو، والدفاع، مارك إسبر، ورئيس هيئة الأركان، مارك ميلي، ونائبه، مايك بنس. وكان البيت الأبيض قد أعلن أن ترامب سيلقي خطابا عقب انتهاء الاجتماع، قبل أن يصدر بيانا لاحقا يؤكد انتهاء الاجتماع، وأن ترامب لن يلقي الخطاب.

الساعات القليلة القادمة ستضع ترامب ومعه الجمهوريين على المحك، وكذلك أيضا الديمقراطيين، خاصة بعد أن تسرع، جو بايدن، نائب الرئيس الأميركي السابق، واتهم ترامب بجرّ الولايات المتحدة إلى أعتاب الحرب، مؤكدًا أنه "أسوأ من تولّى قيادة القوات المسلحة الأميركية على الإطلاق، وهو الأكثر تهورا".

وتوالت التعليقات الصادرة عن طهران، والتي حملت رسائل متعددة، حيث أعلنت على لسان وزير خارجيتها، محمد جواد ظريف، أن الضربة الصاروخية التي شنتها ضد القوات الأميركية هي إجراء انتقامي "متكافئ" مع اغتيال قاسم سليماني، مؤكدة أنها ستكتفي بهذا الرد ولا تسعى لتصعيد، ولكنها ستسعى للدفاع عن نفسها ضد أي عدوان.

واعتبر المرشد الإيراني، علي خامنئي، أن الحرس الثوري وجه صفعة قوية للولايات المتحدة بقصفه القاعدتين، ولكنه اعتبر أن هذا غير كاف للانتقام لاغتيال الولايات المتحدة للقيادي قاسم سليماني، وأنه لا بد من تواصل العمل لإخراج القوات الأميركية من المنطقة.

وذهب، إسماعيل كوثري، نائب قائد فرقة "ثارالله" التابعة للحرس الثوري، أبعد من ذلك، معتبرا الهجوم خطوة أولى وعلى الأميركيين أن يعلموا أن عليهم مغادرة المنطقة، فهي ليست "ميدانا للقمار".

إلغاء ترامب الكلمة التي أعلن عنها، أو تأجيلها، يطرح أكثر من علامة استفهام، أهمها ما هو الرهان الذي راهن عليه عندما قرر تصفية قاسم سليماني؟ هل كان ترامب يراهن على أن طهران ستتقوقع على نفسها، بينما يخرج هو منتصرا، ليكافئه الشعب الأميركي على ذلك بانتخابه لدورة رئاسية ثانية، أو توقع أن ترد طهران كما فعلت، فيزيد هو من قيمة الرهان؟ هل سيعقب صمت ترامب عاصفة، أم هو صمت يعقبه السكون؟

إن صدق توصيف كوثري لترامب بالمقامر، ستكون نصيحتنا لحكام طهران أن يخافوا النقلة الثانية.. ضربة المقامر ستكون هذه المرة أكبر وأوجع.

الجزائر: ماذا ستفعل الحكومة الفاقدة للشرعية الشعبية

أزراج عمر
كاتب جزائري

بات واضحا أن الهم الأساسي للحكومة الجزائرية "المعينة" مؤخرا من طرف الرئيس عبدالمجيد تبون هو البحث عن الشرعية مهما كان الثمن، أما مساعي الوزير الأول عبدالعزيز جراد لإيجاد الحل للأزمة السياسية القائمة في المشهد السياسي الجزائري فسوف تصطدم باستمرار بالرفض الذي ما فتئ يعلنه قطاع واسع من الشعب الجزائري لهذه الحكومة.

هناك تعقيدات أخرى تضاف إلى أزمة غياب هذه الشرعية الشعبية وتتمثل في عدم تمكن الرئيس عبدالمجيد بتون، حتى الآن، من صياغة أسلوبه الخاص في إدارة الحكم بعيدا عن الهيمنة التقليدية للسلطات الأمنية والعسكرية على صنع القرار السياسي الحقيقي، ولاشك أن هذا العامل سيحول دون انطلاقه لتفعيل أي مبادرة لإجراء الحوار مع الحراك الشعبي قبل قبول المؤسسة العسكرية بذلك. علما أن مطالب الحراك المبدئية والمتمثلة في القضاء نهائيا على رموز النظام الحاكم بلا استثناء، وفي فتح المجال أولا للشروع في تغيير الدستور جذريا، ثم إجراء الانتخابات البرلمانية لإفراز حكومة منتخبة من طرف الشعب تحلّ محلّ الحكومة الحالية لن تقبل كاملة من طرف النظام الحاكم الذي يسعى بكل الطرق أن يجدد نفسه.

وفي الحقيقة فإن حكومة الرئيس عبدالمجيد تبون ووزيره الأول عبدالعزيز جراد لا تتوفر على مؤهلات الشرعية الشعبية والإجماع الوطني التي بموجبها تتمكن من تحقيق الانفراج السياسي وإحداث القطيعة مع تقاليد النظام الجزائري الذي يلجأ باستمرار إلى فرض الوزراء، ويقوم في الوقت نفسه بتسويغ شطحاته المتمثلة في إيهام الشعب الجزائري بالتغيير الذي أثبتت الأيام أنه مجرد سراب.

في هذا المناخ المحبط أظهر قطاع واسع من الجزائريين وعيا كاملا بحقائق الواقع، أي بما تفعله السلطة الحاكمة للحفاظ على جوهر السلطة، وفي هذا الخصوص يرى المراقبون السياسيون أن الحكومة الجديدة هي حكومة قصر الرئاسة بمرتفعات المرادية والثكنات العسكرية، وأن شعار "حكومة التغيير" الذي رفعه الوزير الأول عبدالعزيز جراد، قبل وبعد الإعلان عن تشكيلة الحكومة، ليس سوى مجرد تكتيك لتجميد الحراك الشعبي، والإبقاء على البنية الثقافية والذهنية والمادية لنظام الحكم الفردي الذي أوصل الجزائر إلى الأفق المسدود ثقافيا واقتصاديا وتربويا وسياسات خارجية على حد سواء. وفي الحقيقة فإن الرأي العام الوطني لم يعد يصدق السلطات الجزائرية التي برعت، منذ الاستقلال، في اختراع ثقافة التفريغ السيكولوجي المنهجي للمواطنين كلما تفجرت هذه الأزمة أو تلك. وقد كشفت التجارب أن مسلسل التفريغ قد لعب دورا محوريا في مراكمة المشكلات المزمنة الأمر الذي أدى مرارا إلى نتائج خطيرة كان الشعب الجزائري وقودا لها.

> الحكومة الجديدة لا تحوز مؤهلات الشرعية الشعبية والإجماع الوطني التي بموجبها تتمكن من تحقيق الانفراج السياسي وإحداث القطيعة مع تقاليد النظام الجزائري

لاشك أن الحراك الشعبي قد اكتسب الخبرة بعد عشرة أشهر من الصراع مع السلطات وصار يدرك أن النظام الحاكم قد أفلس وليس له مشروع الدولة الديمقراطية العادلة، كما لا يملك التصورات العلمية والمخططات الدقيقة القادرة على ابتكار الرؤى التي تضمن تحقيق مشروع تفكيك خيوط الأزمة الجزائرية المركبة.

في هذا المناخ المعتم تبرز أمام الجزائريين تصريحات جراد التي يكتفي من خلالها بوصف مرجعيات الأزمة على أساس اختزالها اعتباطيا في "استرجاع الثقة في مجتمعنا، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية"، ولكن هذا النوع من الاختزال الشكلي لبنية الأزمة الجزائرية يغطي جوهرها الحقيقي المتمثل في جهل النظام الجزائري بآليات تشييد طور المجتمع الذي ينبغي أن يكون الإطار المرجعي للانطلاق في تشكيل دعائم طور الدولة العصرية ورأسمالها المادي والرمزي.

في هذا الخصوص يبدو أنه من المستحيل أن تنجح هذه الحكومة في إنجاز مشاريع التنمية الوطنية، وأن تبتكر عقلانية الحكم التي تضبط عمليات فصل السلطات والعلاقة الديمقراطية المفقودة حتى الآن بين المدني بالسياسي والعسكري. وهكذا صار شعار التغيير مجرد طوباويات خيالية إذا أخذنا بعين الاعتبار ضحالة الخبرة لدى أغلبية الوزراء المعينين، فضلا عن هشاشة برامجهم الشفوية والمرتجلة جراء عدم إسناد مهمة ابتكارها إلى أهل الاختصاص على مستوى النخبة المفكرة والمخابر الوطنية المسلّحة بالمعرفة العلمية للمشكلات التي تثقل كاهل المجتمع الجزائري.

وفي الواقع فإن الوزراء الجدد في الحكومة الحالية سوف يقضون الفترة القصيرة التي تفصل الشعب الجزائري عن الانتخابات التشريعية في إعادة إنتاج سياسات الترقيع النمطية والمعهودة نظرا إلى عدم توفر الشروط المالية والنفسية الكفيلة بتنفيذ البرامج، فضلا عن غياب شرط الشرعية الشعبية الذي يمثل القوة الرمزية التي هي شرط تفعيل الدافع الحيوي في العمل السياسي. ومن الملاحظ أيضا هو أن هؤلاء الوزراء الجدد يفتقدون إلى الخبرة الميدانية وإلى التكوين الفكري والسياسي الأمر الذي لا يؤهلهم لإدارة شؤون الدولة الحديثة. أما الوزراء القدامى المرسكلون مجددا في حكومة عبدالعزيز جراد فلا يمكن أن يعوّل عليهم، لأنهم جزء عضوي من الأزمة الخانقة التي خلقتها ترسانة النظام الحاكم الذي لم ينجز أي تحوّل في التنمية الوطنية بكل مجالاتها.

استبعاد تونس من مؤتمر برلين.. لا مكان للرماديين

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

نص بلاغ رئاسة الجمهورية التونسية والصادر مساء الاثنين الماضي، والذي تطرّق إلى المكالمة الهاتفية التي جرت بين الرئيس التونسي قيس سعيد والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، لم يعرّج، لا من قريب ولا من بعيد، على مؤتمر برلين حول ليبيا ولم يلق الضوء أيضا على إمكانية دعوة الدولة التونسية لهذا المؤتمر الدولي المهم.

تصريح المكلفة بالإعلام والاتصال رشيدة النيفر في وقت لاحق من ليلة الاثنين، قطع الشك باليقين، حيث أكدت أن تونس ليست مدعوّة لمؤتمر برلين المزمع عقده نهاية يناير الجاري، وأن المكالمة الهاتفية أساسا كانت حول دعوة الرئيس قيس سعيد لزيارة ألمانيا ومزيد تنسيق الجهود الثنائية لحل المسائل الإقليمية وعلى رأسها القضية الليبية.

إذن فكل المؤشرات تؤكد أن تونس الدولة الجارة لليبيا والبوابة الغربية لها، ستكون خارج حسابات القائمين على المؤتمر الدولي.

المُفارقة أنه في الوقت الذي تتبوأ فيه تونس المقعد غير الدائم في مجلس الأمن، وفي الوقت الذي تضع فيه الدبلوماسية التونسية الملف الليبي على رأس أولويات عملها ضمن عهدتها بمجلس الأمن، يأتي الاستبعاد الألماني لتونس من مُؤتمر برلين.

الاستفسار الذي يجب أن يُطرح في هذا السياق، ما الأسباب العميقة التي أدت إلى استبعاد تونس من المؤتمر الدولي حول ليبيا والذي تهمنا مُخرجاته السياسية والعسكرية والاقتصاديّة، باعتبار أن أيّ فعل في الجغرافيا الليبية سيكون له أثر على المشهد التونسي. هل الأمر مرتبط بالدعوة التركية لتشريك تونس في المؤتمر، فإن كان الأمر كذلك فلماذا تمت دعوة الجزائر وهي من العواصم التي حرصت أنقرة على ضمها للمؤتمر مع تونس وقطر؟

لا يُمكننا أن نُجيب عن هذا التساؤل دون بحث عميق في رهانات المؤتمر وراهنية السياق الإقليمي.

أمّا رهانات المؤتمر الضمنية والمعلنة فهي متعلقة بعنوانين بارزين. الأول التفاهم على تسوية سياسية في البلاد تسكت فوهات البنادق بين الوكلاء، والثاني التفاهم على تقاسم نفوذ حقيقي يُرضي غالبية الأطراف الإقليمية المتدخلة ويدفعها إلى تسليط الضغط داخليا نحو الهدنة الجزئية أو الشاملة.

راهنية المؤتمر، بمعنى الأحداث الحاصلة، متجسدة في التدخل التركي العسكري المُعلن، وفي توقيع اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة فايز السراج، إضافة إلى إعلان القاهرة عن اجتماع تنسيقي يضم وزراء إيطاليا وفرنسا واليونان وقبرص اليونانية.

وما بين الرهانات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، قوى إقليمية ودولية تتصارع على تقاسم الطاقة من الغاز الطبيعي في البر والبحر، وتتناحر حول الجغرافيات المتغيّرة ومربعات السيطرة، وتتقاتل حول بيضة قبان المتوسّط، بكافة السبل الشرعية منها وغير الشرعية.

وما دعوة برلين إلى الجزائر، إلا عقب مؤشرين كبيرين أرسلتهما الجزائر بكل وضوح. الأوّل خطاب تنصيب الرئيس عبدالمجيد تبون والذي أكّد أنّ بلاده لن تقبل باستبعادها من أيّ مؤتمر دولي حول ليبيا. والثاني تحميل الجزائر من خلال خطابها المباشر وغير الرسمي أيضا، الأمم المتحدة مسؤولية إعلان وقف لإطلاق النار في البلاد خاصة وأنّها تعتبر العاصمة طرابلس خطا أحمر.

وما بين التصريحين، رسائل جزائرية سياسية كبرى أنها لن ترضى بتغييبها في مؤتمر دولي على غرار مؤتمر برلين واجهته التسوية ووجهته تقاسم الثروات الباطنية وعلى رأسها الغاز الطبيعي، درّة تاج الاقتصاد الجزائري.

مؤتمر برلين سيجمع القادرين على خوض الحرب وعلى الصبر على تكاليفها المادية واللوجستية والسياسية، وسيضمّ المؤهلين على التأثير في مسارات المعارك ومصير الثروات وفي خطّ مسار المقاتلين من الجبهتين، وسيُجلس على طاولته الراضين بتقاسم النفوذ واقتسام الكعكة الكبيرة من الغاز الطبيعي إلى النفط.

أمّا القابلون بحدود الحياد وبحد رمادية الموقف والموقع، فلا مكان لهم في طاولة النافذين والمتنفذين، ولا مكانة لهم لا في الحرب ولا في السلم.

في مؤتمر برلين يضع الفاعلون أوراق التسوية السياسية والعسكرية وأصابعهم على الزناد، فلا فرق لديهم بين فنادق السلام وخنادق الاحتراب، إلا بما تكشفه الطبخة من حصص في الثروات وحصة في تأمين الموقع الاستراتيجي.

هكذا كان الأمر في سوريا، من مسلسل جنيف إلى سوتشي، وهكذا أيضا كان الأمر في لبنان عام 2006، وهكذا هي لُعبة الأمم بعيدا عن خطاب دعم الشرعيات أو الحياد الذي يبقى دائما حيلة من لا أثر له في الحرب ولا ثمار له في السلم.

ويبدو أنّ تونس اختارت أسوأ المسلكيات على الإطلاق؛ تحمّل التكاليف الإنسانية والاقتصادية والسياسية والعسكرية للحرب دون مشاركة فيها، والاستبعاد من كافة مغانم التسوية دون تشريك لها في مسارات التفاوض والتفاهم.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk